



صورة للتوضيح

الكنيست ترفض اقتراح قانون " دولة كل مواطنها المطروح بمبادرة التجمع الوطني الديمقراطي "

بحث امكانية التوجه الى المحكمة العليا

وفي أعقاب قرار رئاسة الكنيست ، أكدت كتلة التجمع البرلمانية بأن " مشروع " دولة كل مواطنها " هو المبدأ المؤسس لحزب التجمع ، وقد جرت في الماضي محاولات لمنع الحزب من خوض الانتخابات بسبب هذا المبدأ ، الذي يستند الى المساواة الفردية والجماعية . "

وجاء في بيان كتلة التجمع أن " مشروع القانون يهدف الى طرح التحدي الديمقراطي وكشف التناقض بين الصهيونية والديمقراطية " ، مشيرة إلى أن " الدولة العبرية ، بحكم تعريفها لذاتها ، هي " للشعب اليهودي في العالم كله بشكل حصري " ، وهي بذلك دولة لجزء من مواطنيها وهي في نفس الوقت دولة لمن هم ليسوا مواطنين فيها " . "

وأكدت كتلة التجمع البرلمانية بأن مشروع " دولة كل مواطنها " هو المشروع الديمقراطي الوحيد في البلاد ويترجم بديلا للصهيونية ، وأن المؤسسة الإسرائيلية تقف ضده بشراسة بالذات لأنه مشروع ديمقراطي ينزع القناع عن طبيعة النظام الإسرائيلي ، وأكدت كذلك بأنها تعتبر شطب القانون اعترافاً من الكنيست بالتناقض الجوهرية بين تعريف الدولة القائم كدولة يهودية وبين التعريف الديمقراطي الذي يطرحه القانون ، وأكثر من ذلك هي تعتبر القانون المطروح خطراً على مصير الدولة . وأكدت كتلة التجمع أنها تبحث " امكانية التوجه الى المحكمة العليا في الموضوع ، وكذلك يجهز التجمع توجهها الى اتحاد البرلمانات العالمي يطلب الحماية من طغيان الأغلبية وخرق الحقوق البرلمانية المتعارف عليها دولياً " . "

مواطن في الدولة ، ونفي المبدأ الذي بحسبه فإن رموز الدولة الأساسية لدولة إسرائيل تعكس النهضة القومية للشعب اليهودي ونفي كون اللغة العبرية هي اللغة الرئيسية للدولة .

سابقة: اول الغاء لاقتراح قانون

جدير بالذكر أنه في الدورة الـ 19 للكنيست والدورة العشرين للكنيست ، حتى هذه الحالة ، لم تلغ رئاسة الكنيست أي اقتراح قانون . لذا اختار المستشار القضائي للكنيست أن يشدد على الاستثناء في هذه الحالة عندما



احمد الطيبي

جمال زحالة

جمعة الزبارقة

قال: " ما سبق أعلاه لا يطلب تغيير الطريقة المتبعة في رئاسة الكنيست منذ سنوات طويلة بما يتعلق بالحد وضبط النفس المطلوب من رئاسة الكنيست القيام به من أجل منع طرح اقتراحات قوانين على طاولة الكنيست " . "

قررت رئاسة الكنيست ، مطلع الأسبوع ، وبخطوة استثنائية ، عدم السماح بطرح اقتراح قانون أساس " دولة كل مواطنها " على طاولة الكنيست ، والذي تقدمت به كتلة التجمع الوطني الديمقراطي ، التي تضم كلا من أعضاء الكنيست جمال زحالة ، حنين زعبي وجمعة زبارقة ، كون الاقتراح ينفي حق وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ، كما ورد في بيان صادر عن الكنيست .

وبأغلبية 7 أعضاء مقابل معارضة اثنين (عيساوي فريج وأحمد طيبي) وامتناع عضو واحد (بتسلئيل سموتريتش) تبني أعضاء رئاسة الكنيست موقف المستشار القضائي للكنيست ، إيال يانوف ، وبحسبه فإنه " على المستوى المبدئي وأيضاً التفصيلي ، من الصعب ألا يتم النظر إلى هذا الاقتراح على أنه لا يطلب نفي حق دولة إسرائيل في الوجود كدولة للشعب اليهودي وذلك بحسب بند رقم 75 (هـ) للنظام الداخلي ، ولذلك اتفقت رئاسة الكنيست على منع طرح الاقتراح على طاولة الكنيست " . "

" نواب التجمع يحاولون افتعال الاستفزازات "

وفي مطلع الجلسة حول اقتراح القانون قال رئيس الكنيست يولي يوثيل إدلشتاين : " يدور الحديث حول اقتراح قانون لا أساس له من الصحة ، وكل عاقل يعرف أنه يجب وقفه . يحظر طرح اقتراح قانون يسعى إلى تآكل الأساسات التي بنيت عليها دولة إسرائيل . هذه المرة الأولى منذ تم تعييني لمنصب رئيس الكنيست ، قبل خمس سنوات ، أوصي بها رئاسة الكنيست بإلغاء اقتراح قانون . النواب الثلاثة للتجمع الوطني يحاولون مرة تلو الأخرى جمع الأصوات من خلال افتعال الاستفزازات ، ويجب ألا نمنحهم الفرصة للقيام بذلك " . "

" إدامة دونية الأقلية العربية في إسرائيل "

وقال عضو الكنيست عيساوي فريج : " الأغلبية اليهودية تتحدى من خلال فرص كثيرة الأقلية العربية بفضايا مختلفة ، ومثال على ذلك هو قانون القومية . لماذا يحق لمقترحي قانون القومية اقتراح مثل هذا القانون ويمنع زحالة من ذلك " . أما عضو الكنيست أحمد طيبي فقال : " أيضاً للأقلية يوجد حق بالتحدي والاحتجاج على مواضيع عليها اتفاق مثل الامتيازات الممنوحة للأغلبية اليهودية في إسرائيل ، هذا الوضع يساهم في إدامة دونية الأقلية العربية في إسرائيل " . "

" اقتراح قانون لا أساس له من الصحة "

وقال عضو الكنيست سموتريتش الذي امتنع عن التصويت لصالح منع الاقتراح : " أوافق على كل فاصلة في كلام رئيس الكنيست وحقاً يدور الحديث حول اقتراح قانون لا أساس له من الصحة . ومع ذلك ، فإن التعليمات التي تسمح بعدم طرح اقتراح قانون على طاولة الكنيست ، من المفضل أن يتم إدراجها في قانون أساس وليس في النظام الأساسي للكنيست " . وقالت عضو الكنيست ريفيتال سويد : " طرح القانون على طاولة الكنيست من شأنه أن يكون بمثابة سابقة أيضاً لوضع اقتراحات قانون أخرى عنصرية في جوهرها . ولأن الاقتراح ينفي حق وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي وينفي حق عودة اليهود إلى إسرائيل فيجب عدم طرحه على طاولة الكنيست " . "

" القانون يهدف الى تغيير جوهر دولة اسرائيل "

وكتب المستشار القضائي للكنيست ضمن مبرراته لمنع طرح القانون على طاولة الكنيست : " إن اقتراح قانون دولة كل مواطنها يضم سلسلة من البنود التي تهدف إلى تغيير جوهر دولة إسرائيل من دولة قومية للشعب اليهودي إلى دولة يوجد فيها مكانة مساوية من ناحية قانونية للقومية اليهودية والقومية العربية " . وأضاف المستشار القضائي أن اقتراح القانون يطلب تغيير مركبات في جوهر قانون يهودية الدولة مثل إلغاء مبدأ العودة - حق كل يهودي للعودة إلى إسرائيل وبدلاً من ذلك القبول بتلقي المواطنة في الدولة تستند بالأساس على العلاقة العائلية لإنسان مع

ليبرمان يشن هجوماً على حنين زعبي : " مخربة تجلس بالكنيست بسبب عدم توقيع النواب على قانون عزلها "

التجمع ، فهذه مشكلتهم . أنا سعيدة لأننا نزعجهم بنضال لا يُدجن ولا يقبل السقف الذي تريده إسرائيل لنا ، على الأقل لنا استقلالنا الذاتي كفلسطينيين في تحديد شكل نضالنا وخطابنا وهذا شيء عبثي أن الضحية تريد قبول وشرعية من القامع كيف تناضل .

أنا لا أفهم ان الكنيست تعتقد انها تستطيع أن تفرض سقف نضال . متى كانت الضحية تنسق نضالها مع القامع ؟ ومتى كانت الضحية تنسق نضالها مع المجرمين ؟ الان انهم يشعرون انهم بعلاقة ممتازة مع العالم العربي وأنهم يسيطرون حتى على أجندات سياسية في المنطقة وراضون عن الاداء الرسمي الفلسطيني وهناك من يزعمهم في الكنيست فان هذا شرف لنا ، وهذا يعني أننا نسير في الاتجاه الصحيح " .

وأضافت زعبي : " نحن نريد نضالاً يقوينا ويضعف من يقمعنا ويضعف العنصريين ... اذا خَيْرنا بين وجود مدجن في الكنيست وبين ان نكون خارج الكنيست نحن نقول أن الكنيست وسيلة وليست هدفاً ، فنحن في الكنيست لنمثل شعبنا وليس لنمثل المجتمع الإسرائيلي ولا الاجماع الفاشي ولا حتى اليسار الصهيوني " .

عضو الكنيست حنين زعبي : " أنا سعيدة لأننا نزعجهم بنضال لا يُدجن ولا يقبل السقف الذي تريده إسرائيل لنا " هاجم وزير الامن افيغدور ليبرمان عضو الكنيست حنين زعبي من القائمة المشتركة ، ودعا أعضاء الكنيست الى

التوقيع على اقتراح القانون لعزلها من الكنيست وكتب ليبرمان على صفحة تابعة له على أحد مواقع التواصل الاجتماعي : " المخربة حنين زعبي موجودة في الكنيست وتدعم الارهاب ضد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي ومواطني دولة اسرائيل ، وهذا بسبب أن أعضاء الكنيست من المعسكر الصهيوني ، ييش عتيد والاحزاب الدينية ترفض

التوقيع على اقتراح عضو الكنيست عوديد بورير لعزلها حسب القانون " .

" نحن نريد نضالاً يقوينا ويضعف من يقمعنا "

من جانبها ، ردت الزعبي على هذا الموضوع خلال حديث معها في برنامج " هذا اليوم " الذي يبث على قناة هلا : " لقد سئمنا ... اذا كانوا لا يزالون غير مقتنعين انهم لا يستطيعون تدجين أعضاء الكنيست العرب وتدجين



وزير الامن افيغدور ليبرمان - تصوير AFP



حنين زعبي